ندوة الآداب

الأرض الواعدة

الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية (٢)

الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة في فلسطين التاريخيّة

ورقتا العمل: علي الشهابي (كاتب وناشط سياسيّ)،
وصلاح صلاح (مديرمؤسّسة «أجيال»).

أدار الندوة: يوسف فخر الدين

رامي الكيّالي : عضو اللجنة المركزيّة للجبهة الشعبيّة

عزّ الدين محمد : باحث

نايف شاكوش : صحفي ـ لجنة حقّ العودة/سوريا

عبد الكريم الشرقي : لجنة حقّ العودة/سوريا

ياسين الحاج صالح: كاتب، مراسل الآداب في سوريا

نمر نصّار : منسّق مجموعة «بادر» للدفاع عن حقّ العودة

محمد عيسى فارس : ناشط في الدفاع عن حقّ العودة

سماح إدريس : رئيس تحرير الآداب.

أبو أحمد فؤاد : عضو المكتب السياسيّ للجبهة الشعبيّة، مسؤول الدائرة السياسيّة والاعلام.

يوسف فخر الدين : **باسم مجلة** الآداب **وموقع «أجراس العودة» أرحّب بكم، وأشكر الدائرة السياسيّة في الجبهة الشعبيّة على استضافتنا.**

في العام ٢٠٠٤ أثارت مجلةُ الآداب **موضوعَ «الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة على كامل فلسطين،» مساهمةً في نقل النقاش من دائرة الأكاديميين والمثقفين إلى فضاء الحوار العامّ. واليوم عادت** الآداب **إلى الإسهام في تفعيل الحوار العامّ من خلال ملفّ بالعنوان نفسه مقسوم إلى عددين. ويمكننا القول إنّ هذا الملفّ عبّر عن اتساع دائرة الاهتمام بالخيار الديمقراطيّ، جنبًا إلى جنب مع ازدياد نضج التفكير لدى الداعين إليه.**

نبدأ أولاً بعرض ورقتي الأستاذين علي الشهابي وصلاح صلاح، ثم نفتح بابَ النقاش الذي لن يقتصر على ملفّي الآداب **عن الدولة الديمقراطيّة في فلسطين، وإنْ كان بعضُكم سينطلق منهما.**

علي الشهابي : في ملفّي الآداب حول الدولة الواحدة تحدّث السيد جلبير الأشقر عن صعوبات قيام دولةٍ واحدةٍ للفلسطينيين والإسرائيليين. وملخّص فكرته هو «أنّ الترجمة الميدانيّة للمناداة بهذه الدولة ستعني دعوةَ الفلسطينيين في الضفّة الغربيّة إلى الكفّ عن المطالبة بجلاء الاحتلال وتفكيك المستوطنات، والمطالبةِ بدلاً من ذلك بالمساواة في الحقوق مع الإسرائيليين.» أما إسرائيلياً، فيرى أنها «ستَدفع مناصري حقوق الفلسطينيين من اليهود إلى وقف حملاتهم المطالبة بانسحاب جيشهم من أراضي ١٩٦٧ وتفكيكِ المستوطنات»: بل سيشنّون «حملة عقيمة من أجل دولةٍ مساواتيّةٍ يهوديّةٍ ـ عربيّةٍ واحدة، من شأنها عزلُهم بالكامل في المجتمع الإسرائيليّ اليهوديّ وإحباطُهم ـ وهم في الأصل أعجزُ من أن يُقنعوا مجتمعَهم بإقرار مبدإ الأسرلة، فكيف سيجدون آذانًا صاغيةً لمطلب منح جميع الفلسطينيين (بمن فيهم فلسطينيّو الشتات) المساواةَ التامّةَ مع الإسرائيليين اليهود في دولةٍ واحدة؟»

في اعتقادي أنّ هذا صحيح تمامًا إنْ تبنّى **كلُّ** فلسطيني الداخل **وكلُّ** المناصرين اليهود المذكورين حلَّ الدولة الواحدة مباشرةً. لكنّ هذا لا يحدث على أرض الواقع في العمل السياسيّ. فما يحدث مع كلّ طرح إستراتيجيّ جديد، في أيّ مجتمع، أنّ قلّة قليلةً تتبنّاه، ويظلّ التفكيرُ السائدُ: «إلعبْ بالعصفور المقصقص إلى أن يأتي الطيّار.» ومع ذلك، فهذه نقطة لصالح السيد جلبير لأنّ هذا الطرح سيُضعف ذاك العمل.

لكنه رأى أنّ مشروع الدولتين خياليّ لوقوع الدولة الفلسطينيّة المتخيّلة في الضفّة والقطاع «بين فكّيْ كمّاشة اضطهادييْن، الأردن وإسرائيل.» وفي رأيي أنه من الصحيح أنّ حلّ الدولتين بات خياليّاً، ولكنّ السبب لا يعود إلى وقوعه بين فكّيْ تلك الكمّاشة بل لأنّ الزمن تجاوزه. فمن حيث المبدأ، لو تحقّقتْ دولةٌ فلسطينيّةٌ في الضفّة والقطاع لكان وضعُ الفلسطينيين الحاليين هناك أفضل: إذ كانوا سيظلّون بين الفكّين، ولكنهم يكسبون الخلاصَ من الاحتلال!

إذا كان السيّد جلبير يرى حلَّ الدولة الواحدة طوباويّاً، وحلَّ الدولتين خياليّاً، فالواقعيُّ عنده هو السعيُ إلى صيرورة عمّان وغيرها «هانويات.» غير أنّ نهجَ هانوي، الذي كان حيّاً في مرحلة الحرب الباردة، مات معها، والجثّة لا تعود إلى الحياة. ليس هذا فحسب، بل إنّ عودة الجثة لا تحقّق هدفَها المتمثّل في ضرورة تفكيك إسرائيل إلاّ بتخطيطيّةٍ كان يحلو لتروتسكي أن يقول عنها «إنها ميّتةٌ كسمكة الرنكة.» وتتجلّى هذه التخطيطيّة بدعوته قطاعًا من الإسرائيليين إلى خيانة وطنهم وشعبهم وتأييدِ قتله وتدميرِ منازله؛ وهذا يتجلّى بقوله: «لا إستراتيجيّة عقلانيّة ممكنة في مواجهة الدولة الصهيونيّة بغير الاستناد إلى تضافر الكفاح الفلسطينيّ والعربيّ، مع العمل على شقّ المجتمع اليهوديّ الإسرائيليّ من داخله. وهذه الغاية الأخيرة تتطلّب أن تكون لدى القوى التحرريّة الفلسطينيّة والعربيّة قدرةٌ على مخاطبة الإسرائيليين اليهود، وسلخ قسم مهمٍّ منهم عن المنطق الصهيونيّ.» ولكنْ بدلاً من إلقاء هذه المهمّة المستحيلة على عاتق القوى التحرريّة، فليتفضّل السيّد جلبير ويخاطبْهم بنفسه لنتعلّمَ السحرَ الذي سيُقْنعهم به.

إنّ خيارَ الدولة الواحدة، الطوباويَّ بحسب السيّد جلبير، أقلُّ طوباويّةً بكثير من هذه الطوباويّة المشروطة بالتخطيطيّة. وهنا يلتقي مع السيّد يوآب بار، الذي بعدما يؤكّد انكشافَ زيف الديموقراطيّة الإمبرياليّة المؤيِّدة للنظام العنصريّ الصهيونيّ يتساءل: «...ألَمْ أنّ تعرية الطرح الإمبرياليّ، وكشفَ حقيقة موقفه الداعم للأنظمة الاستبداديّة، هما المدخلُ إلى حراكٍ جماهيريٍّ ديمقراطيٍّ حقيقيّ، يواجهُ أوّلاً الهيمنةَ الإمبرياليّةَ والنظامَ العنصريّ الصهيونيّ، ويسعى ثانيًا إلى توسيع الديمقراطيّة، من حريّة التعبير والتنظيم والنضال، وصولاً إلى تشكيل أسسٍ جديدةٍ لحقّ تقرير المصير للجماهير في كلّ قضاياها؟» ولأنّ هذا السؤال التقريريّ يتضمّن أنّ صحّته بداهة، فكم إسرائيلياً سيقْنعه هذا الكلامُ ويبدأ بمواجهة الهيمنة الإمبرياليّة على إسرائيل وبتشكيل تلك

«الأسس الجديدة:؟ أمْ أنه، كالسيّد جلبير، يطرحَ هذه المهمّةَ على مجتمعاتنا، وبعدما ننجزها يأتي دورُه؟ كلا، فالسيّد بار يختلف عن جلبير. وإليكم كيف يخاطب الإسرائيليين ليقْنعهم بحلّه للدولة الديموقراطيّة الواحدة:

«يشكّل طرحُ حلّ 'الدولة الديمقراطيّة' تنازلاً فلسطينيّاً يُفضي إلى استيعاب اليهود الموجودين في فلسطين في إطار الحلّ وإنهاءِ السيطرة اليهوديّة. وتعتمد الديمقراطيّةُ في الدولة الفلسطينيّة العتيدة على وعي جماهير الشعب الفلسطينيّ وإرادتها [أي إنّ الإسرائيليين مستثنَوْن ـ ع.ش]. وهذا الطرح يشكّل أساسًا لبناء الدولة الفلسطينيّة. فهو... يقوم على اعتماد منظورٍ مستقبليّ: يعطي الأولويّةَ لتحقيق عودة اللاجئين والحقوق المسلوبة لجميع الجماهير الفلسطينيّة، ولا يتجاهل وجودَ اليهود في فلسطين، بل يسعى إلى دمجِ مَن يريد منهم أن يكونوا مواطنين شركاءَ في الدولة الفلسطينيّة الديمقراطيّة.»

غير أنّي، بدلاً من هذه المحاولة في «الإقناع،» الأقربِ إلى إنذار غورو، أرى من الضروريّ لفلسطينيي الـ٤٨ أن يتذكّروا مقولة السيّد عمر البرغوثي في ملف الآداب أيضًا:

«الحقّ أنّ الشعوب الخاضعة للاستعمار، عبر التاريخ الكولونياليّ بأسره، لم تستطعْ أن تُنهي اضطهادَها إلاّ بمقاومةٍ مثابرةٍ وفعّالةٍ، مسلّحةٍ أو مدنيّةٍ أو بالشكليْن معًا، لا عبر التسوّل والتملّق والإقناع عن طريق 'الحوار'. ثمّ إنّه لا حوار أو مصالحة حقيقيّيْن إلاّ بعد الوصول إلى أرضيّةٍ مشتركةٍ تستند إلى العدالة والمساواة وحقوقِ الإنسان الكونيّة والقانون الدوليّ.»

عليهم أن يتذكّروا هذه المقولة وهم يتوجّهون إلى المجتمع الإسرائيليّ في هذه المرحلة الابتدائيّة من طرح الدولة الواحدة، بلغةٍ مشتقةٍ من مضمون السياق الرائع الذي يتحدث به السيّد أمل جمّال.

ومادامت هذه الخياراتُ غيرَ قابلةٍ للتطبيق على المدى المنظور والمتوسّط، فهذا يعني أنّ حلّ الصراع الفلسطينيّ ـ الإسرائيليّ لم ينضج؛ وعندما ينضج سيشير ببنانه إلى وجهته وكيفيّته. وريثما يشير إلى ذلك بوضوح، فسأقتطف من السيّد جلبير ما يأتي: «إنّ يوطوبيا الدولة الديموقراطيّة أو الثنائيّة القوميّة تساعد على التثقيف بضرورة تخطّي التشنّجات القوميّة وعيشِ الناس على اختلاف مِللهم وأديانهم وقوميّاتهم في بلدٍ واحد.» وهذه، فعلاً، فضيلةٌ لطرح الدولة الواحدة. ومع ذلك، فثمة ما بات يشير في الواقع إلى إمكانيّة حلّ الدولة الواحدة بفعل هزيمة إسرائيل لهذه المرحلة من النضال الفلسطينيّ التي بدأتْ منذ الانتفاضة الأولى نهاية ١٩٨٧. وهذا هو الضمنيّ، كما أفهمُه، في قول السيّد أمل جمّال إنّ «انسداد أفق حلّ الدولتين للصراع الإسرائيليّ ـ الفلسطينيّ، وتقويض إسرائيل لإمكانيّة هذا الحلّ نتيجةً لاستمرار الاستيطان في أراضي الـ١٩٦٧، يجعلان إسرائيلَ القوةَ الأساسيّة وراء الرواج المتصاعد لفكرة حلّ الدولة الواحدة.»

وما أودّ لفتَ الانتباه إليه أنّ رقعة هذه الدولة الواحدة لم تتوضّح. وهذا يعني أنها قد لا تشمل غزّة بالضرورة. فإسرائيل راغبة عن غزّة، وتحاصرها بذريعة وجود «حماس» فيها. ولأنّ مخطّطاتها تقتصر على الضفّة الغربيّة، وها هي ماضية فيها أمام أعين العالم أجمع، فهذا معناه أنها تفرض على فلسطينيي الضفّة العيشَ معها مهمَّشين ملحَقين بدولتها العنصريّة. ومع الزمن سيناضل هؤلاء من أجل المساواة مع الإسرائيليين، كما حدث عمومًا في جنوب أفريقيا، حتى لو لم تضمّ الضفّة إليها رسميّاً.

هذا الاحتمال وارد، وقد يصير مرجّحًا، إنْ تبيّن أنّ إسلاميّة «حماس» أهمُّ من فلسطينيّتها. ومعرفةُ أيّهما أهمّ عندها يحدّده سلوكُها. فإذا قرّ قرارُها على البقاء ممسكةً بغزّة، فإسرائيل لن تمانع ذلك، وقد تتمنّاه لأنّه يبقي الشعبَ الفلسطينيّ مقسّمًا، والشعبُ المقسَّمُ لا يقاوِم، فتمضي في مخطّطها في الضفّة من دون عوائق. ومع الزمن قد يصير الشعبُ الفلسطينيّ في الضفّة والقطاع شعبين، وحالُ وحدتهما كحال الوحدة بين أيّ دولتين عربيتين.

نعم، هذا الاحتمال وارد فعلاً لأنّ «حماس» قد تفكّر في أنّ هدنة طويلة مع إسرائيل تنسجم مع شريعتها الإسلاميّة، وأنّ الظروف قد تتغيّر لمصلحة الإسلام والمسلمين. وهذا التفكير يناسب إسرائيل جداً لأنها المستفيدُ الوحيدُ من تقسيم الشعب الفلسطينيّ، ولأنها موقنة من أنه إذا كان ميزانُ القوى الراهن بينها وبين غزّة لصالحها مليون ضعف فسيصير مليارًا بعد انتهاء الهدنة... والأهمّ أنها ستكون عمليّاً قد تخلّصتْ من عبء غزّة.

صلاح صلاح : ما يسمّى «جهود السلام» للوصول إلى حلّ سياسيّ، بالاستناد الى اتفاق أوسلو، قد وصل إلى طريقٍ مسدود. والاعتقاد بإمكانيّة قيام دولة فلسطينيّة إلى جانب دولة إسرائيل قد ثبت فشلُه، ليس فقط بالمعنى التحليليّ

النظريّ، بل بالواقع العمليّ: فالوقائعُ التي تفرضها إسرائيلُ يوميّاً، عبر مصادرة الأراضي وبناءِ المستوطنات، تجعل الحديثَ عن «حلّ الدولتين» كذبةً كبيرةً لا يصدّقها غيرُ الأغبياء أو المكابرين: أما المتواطئون فهم يدّعون تصديقها، وهم يدركون أنها لن تتحقّق.

مَن لا يزال يعتقد بإمكانيّة الحصول على شيء في «مباحثات المرحلة النهائيّة» يخدع نفسَه ويضلّل الآخرين ١) لأنّ الحديث عن مرحلةٍ نهائيّةٍ لم يعد متداولاً و٢) لأنه لم يبق شيء للبحث في المرحلة النهائيّة أكثر من حكم ذاتيّ في إطار دولة إسرائيل: فالقدس يتعرّض سكّانُها للتهجير أو الأسرلة، ومسجدُها الأقصى مهدّدٌ بالانهيار بسبب حفر الأنفاق، وعودةُ اللاجئين خارج جدول الأعمال، والحدودُ خاضعةٌ كلّيّاً للسيطرة الإسرائيليّة في غزّة والضفّة، والأمنُ يخضع للقبضة الإسرائيليّة حتى في المدن التي تقع ضمن مناطق إدارة السلطة الفلسطينيّة، والمستوطناتُ لم يتوقّف بناؤها بل تبتلع يوميّاً مساحاتٍ جديدةً من الأرض وتطرد سكّانَها. من هنا يصبح تصريحُ أبي مازن لوسائل الإعلام في زيارته الأخيرة الى لبنان أنْ «لا بديلَ للسلام إلاّ السلام» بلا معنى غير إعطاء إسرائيل كلَّ الوقت الذي تريده لابتلاع المناطق الممكنة، وقمعِ الشعب الفلسطينيّ، وشلّ قدراته، وتعطيلِ إرادته (ولو إلى حين).

إذا كانت بعضُ القيادات الفلسطينيّة مصرّةً على الاستمرار في هذا الطريق الذي تَعْرف أنه لن يوصلها إلى الهدف، فذلك يعود إلى اعتباراتٍ خاصّة، وإلى مصالحَ تكوّنتْ في ظلّ السلطة، أو إلى الوقوع في أسر التحليل التبريريّ باسم «الواقعيّة» و«موازين القوى» إلخ. وبغضّ النظر عن نوايا هؤلاء، فإنّ هذا الاسلوب هو الذي انتهى بقضيّتنا إلى المأزق، وأفقدَنا كلَّ أوراق القوة، بحيث أصبحنا نستجدي... ولا نفاوض.

مهما يكن من أمر، فإنّ السنوات الأخيرة أفرزت العديدَ من النخب وأصحاب الرأي (فلسطينيين وعربًا وأمميين) الذين يحاولون البحثَ عن صيغةٍ جديدةٍ تتجاوز «حلَّ الدولتين» الذي لم ولن يتحقّق، ولا يشكّل الرؤيا الإستراتيجيّة العادلة لإنهاء الصراع مع المشروع الصهيونيّ. وأودّ أن أطرح للحوار خمسة بدائل لـ «حلّ الدولتين،» وهي:

ـ العودة إلى الشعار القوميّ، «تحرير كامل التراب الوطنيّ الفلسطينيّ من البحر إلى النهر.» في تقديري أنه شعارٌ صائب، وأنا أؤمن به. لكنّ طرحَه بهذه الصيغة المباشرة قد لا يكون مقبولاً، وقد يعطيه البعضُ مضمونًا عنصريّاً يلغي الآخرَ (اليهوديّ).

ـ مقابلَ طرح «يهوديّة دولة اسرائيل،» يبرز طرحُ «إسلاميّة دولة فلسطين.» فكما أنّ أصحاب الدعوة الأولى يستندون إلى أنّ «الارض الموعودة» وَهَبَها الربُّ لهم، فإنّ أصحابَ الدعوة الثانية يستندون إلى اعتبار فلسطين أرضًا مقدّسة، لذا فهي وقف شرعيّ إسلاميّ. من الواضح هنا أنّ كلّ طرف يلغي الآخر بالاستناد إلى خلفيّته الدينيّة.

ـ المراهنة على التغيّر الديمغرافيّ من خلال التأكيد على حقّ عودة اللاجئين إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي أُجبروا على مغادرتها عام ١٩٤٨، وذلك بموجب القرار ١٩٤. لكنّ هذا يعني العودةَ إلى «دولة إسرائيل،» بالإضافة إلى أنه لا يتطرّق إلى اللاجئين (النازحين) عام ١٩٦٧. أصحابُ هذا الرأي لا يعنيهم الحديثُ حول الدولة الواحدة، أو الدولتين، أو غير ذلك.

ـ الدولة الثنائيّة القوميّة، التي تنطلق من فرضيّة وجود قوميّتين، لكلٍّ منهما كيانُها الخاصّ، وتلتقيان في دولةٍ واحدة. ولكنْ على الرغم من أنّ دعاة هذه الفكرة يشملون إسرائيليين وعددًا من كبار المثقفين الفلسطينيين، فإنها تفتقر إلى توضيح حيثيّاتها، وتطرح تساؤلاتٍ خاصّةً عن طبيعة كلّ كيان، والحدودِ الفاصلة بينهما، وضمانِ عدم تجدّد الصراع بينهما.

ـ الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة الواحدة. حيثيّاتها أنّها لا تعترف بشرعيّة وجود دولة إسرائيل، ولا تسلّم بمقولة القوميّة اليهوديّة على أساس دينيّ لأنّ اليهود في فلسطين حوالى ٥ ملايين من أصل حوالى ١٣ مليونًا في العالم؛ فهم لا يشكّلون شعبًا واحدًا كباقي الشعوب التي يجمعها تاريخٌ مشترك ولغةٌ وحضارةٌ ومصالحُ مشتركة. أصحابُ هذا الرأي يؤمنون بمواطنيّةٍ واحدة وحقوقٍ متساوية، بغضّ النظر عن العِرْق والدينِ واللون... ولكوني من أصحاب هذا الرأي، فسأسمح لنفسي ببعض الاسترسال.

يَسْهل فهمُ طرح فكرة «الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة في فلسطين» عند العودة إلى جذور الصراع مع المشروع الصهيونيّ الذي أنجب دولةَ إسرائيل حلاً «للمسألة اليهودية»... علمًا أنّ إسرائيل لم تستوعبْ أكثرَ من ثلث

اليهود في العالم، ولا زال أكثرُهم يعيشون في البلدان التي يحْملون جنسيّتَها، ويندمجون بشعوبها، ولا يتعرّضون «للاضطهاد العنصريّ» ولا «للعداء الأبديّ للساميّة.» وقد اعتمد المشروعُ الصهيونيّ على تشجيع وتنظيم هجرة اليهود من أنحاء العالم إلى فلسطين، والحصول على أوسع مساحة من الأراضي لبناء المستوطنات. لكنْ على الرغم من الجهود التي بذلتها الحركةُ الصهيونيّة، والتسهيلات التي وفّرتها دولُ أوروبا (بما في ذلك ألمانيا) والولاياتُ المتحدة وتركيا لتشجيع هجرة اليهود، فإنّ عددهم حتى عام النكبة ١٩٤٨ لم يتجاوز ٣٣٪ من مجموع السكّان في فلسطين. كما أنّ مساحةَ الأراضي التي حصلتْ عليها المستوطناتُ لم تزد عن ٦٪ من مجموع أرض فلسطين، رغم التسهيلات والهِبات التي قدّمها الانتدابُ البريطانيّ، ورغم المساهمة المجزية من المموّلين اليهود وتقديم الإغراءات لملاّك الأراضي العرب والفلسطينيين. لذا رفض الفلسطينيون والعرب قرارَ التقسيم عام ١٩٤٧ لأنه يعطي الأقليّةَ اليهوديّة، التي ليست هي صاحبةَ الملك، ٥٦٪ من أرض يملكها سكّانُها الأصليّون.

كما واجهت الحركةُ الصهيونيّةُ اعتراضاتٍ قويّة، ومقاومةً شديدةً من أوساط يهوديّةٍ واسعة كادت تؤدّي إلى افشال مشروع «الدولة» التي تسعى إليها؛ ذلك لأنّ هذه الأوساط كانت ترى أنّ حل مشكلة اليهود يكمن بالاندماج في البلدان التي يقيمون فيها. وقد أعطى هرتزل مثلاً على الصعوبات التي يواجهها: أنّ اليهوديّ الإنكليزيّ موريس دي هيرتس خصّص نسبةً كبيرةً من ثروته «للتخفيف من آلام اليهود، وكان يؤْمن بذوبان اليهود في البلدان التي يقيمون فيها وإنقاذهم من الجيتو، ويمكنهم أن يحيوا حياةً طبيعية.» كما لاحظ هرتزل «اندماجَ اليهود الإيطاليين في المجتمع، ومنهم ٤ وزراء في الحكومة.» وفي المعنى نفسه يقول وايزمن: «كم كنتُ حزينًا حين حاولتُ أن أؤلّف جبهةً متّحدةً من يهود بريطانيا للعمل للقضيّة الفلسطينيّة، فلم أفلح.»

ومع أنّ الانتداب البريطانيّ أُعطي كاملَ الصلاحيّات من قبل عصبة الأمم عام ١٩٢٢ لتمكين الحركة الصهيونيّة من إقامة «وطن قوميّ لليهود» في فلسطين، فإنه فشل في تحقيق ذلك، واضطرّ إلى التراجع عن العديد من الإجراءات والقرارات والمشاريع لخدمة المشروع الصهيونيّ.

أما كيف نجحت الحركةُ الصهيونيّةُ في استبدال اسم «فلسطين» وإقامة «دولة إسرائيل،» فجوابُ ذلك أنّ قوة تنظيم الحركة الصهيونيّة، وسعةَ نفوذها الدوليّ، وتقاطُعَ أهدافها مع أهداف الاستعمار في المنطقة، وَفّرتْ لها دعمًا غيرَ محدود. يقابل ذلك دورُ الانتداب البريطانيّ في ضرب الحركة الوطنيّة؛ كما يضاف بنيةُ القيادة الفلسطينيّة، وتغليبُها التناقضاتِ الداخليّةَ على الصراع مع العدوّ الأساسي (الصهيونيّة والانتداب)، وأسلوبُها المتذبذبُ المهادنُ والمعتمدُ على حسن نوايا «الصديقة بريطانيا.» ويضاف، فوق هذا وذاك، تواطؤُ بعض الأنظمة العربية، وتخاذلُ بعضها الآخر.

إنّ مَن يقارن بين العناصر المذكورة أعلاه، والواقع اليوم، سيجدها متشابهةً إلى حدّ التطابق. ومع ذلك فهي لا تشكّل ضمانةً لاستمرار وجود دولة إسرائيل، بسبب ما تُحْدثه المجازرُ وجرائمُ الحرب الإسرائيليّة من فضحٍ لحقيقتها العنصريّة العدوانيّة التوسيعيّة على صعيد الرأي العامّ العالميّ. ثم إنّ تصاعُدَ اليمين المتطرّف في إسرائيل، الذي يَعتبر فلسطينَ بحدودها التاريخيّة هي أرضُ إسرائيل، يولّد نقيضَه المتمسّكَ بحقّه في كلّ فلسطين، خاصةً بعد أن تعطّلت الجهودُ للوصول إلى «حلّ عادلٍ وشاملٍ» بموجب اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وما تلاه. يضاف إلى ذلك أنّ تنامي المقاومة في غير مكانٍ من الوطن العربيّ، وقدرتَها على الصمود وتحقيق الانتصارات، عزّزا القناعةَ بأنها الأسلوبُ الأنجعُ في تمكين الشعوب، ومنها الشعبُ الفلسطينيّ، من نيل حقوقها. وأخيرًا، فقد برزتْ قوًى في منطقة الشرق الأوسط بدأتْ تَشْعر بالخطر الوجوديّ لدولة إسرائيل.

ومن هنا يصبح الحديثُ عن دولةٍ ديموقراطيّةٍ علمانيّةٍ هو الحلّ، ليس للفلسطينيين فقط، وإنما أيضًا لليهود الذين يرفضون المشروعَ الصهيونيّ ويرغبون في العيش بسلام وبحقوقٍ متساويةٍ في دولةٍ لا تعرف التمييزَ العرقيّ أو العنصريّ أو الدينيّ.

رامي الكيّالي : يلفتني أنّ المثقفين بعد فشل «حلّ الدولتين» في أعقاب أوسلو قد عادوا إلى طرح مشروع الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة على كامل فلسطين التاريخيّة. وإذا عدنا إلى أدبيّات الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين فسنرى أنها كانت تعتبر أيّ حلّ مرحليّ تصل إليه الحركةُ الوطنيّةُ الفلسطينيّة إنّما هو جزءٌ فحسب من الحلّ الإستراتيجيّ، المتمثّل في بناء مجتمع اشتراكيّ عربيّ موحّد. إذًا، فشلُ السلطة الفلسطينيّة وفشلُ «حلّ الدولتين» هما اللذان أدّيا إلى إعادة طرح مشروع الدولة الواحدة ـ وفي هذا خللٌ في رأيي. فلو قرّرنا أنّ الحلّ ينبغي أن يكون

جذرياً لأنّ المشكلة هي مع المشروع الصهيونيّ كما قال الرفيق صلاح، فهذا يعني أنّ الحديثَ عن دولةٍ واحدة أو دولتين مجرّدُ لغو! ذلك أنّ الحلّ سيَفرض نفسَه كلّما تقدّمنا في معركة التحرير. المقاومة، والمحيطُ الحاضنُ لها، هما الأساس، سواءٌ تبنّينا «مبدأ هانويْ» [الذي تطرّق اليه جلبير الأشقر في ملفّ الآداب] أو تبنّيْنا غيرَه. بكلامٍ آخر، إنّ إحداثَ تغييرٍ في ميزان القوى لصالحنا سيَرسم آفاقَ الحلّ وشكلَه. فلا نضيّعنّ الوقتَ في نقاشٍ مشروع الدولة أو مشروع الدولتين! إذا انهزم المشروعُ الصهيونيّ فسيرحل الصهاينة؛ أما اليهود الذين يعتبرون أنفسَهم جزءًا من المجتمع الفلسطينيّ فسيكونون جزءًا من الوضع الجديد الناجم عن عمليّة التحرير...

عزّ الدين محمد : طرحُ «الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة الواحدة على كامل فلسطين» يأتي من قِبل الطرف الأضعف، أي الفلسطينيّ وحلفائه، لا من الجانب الصهيونيّ وحلفائه. وحيثيّاتُ هذا الطرح هي انسدادُ أفق مشروع الدولتين بسبب الاستيطان وغير ذلك. سؤالي: أين التطوّرات على جبهة العدوّ؟! أكبرُ كتلةٍ يهوديّةٍ في العالم اليوم موجودةٌ في الكيان الصهيونيّ (عددهم ٦ ملايين اليوم، في حين كانوا ٦٥٠ ألفًا على ما أعتقد عند تأسيس الكيان). المؤشّرات اليوم تميل إلى مزيد من التطرّف الإسرائيليّ، ونتائجُ الكنيست خيرُ دليل. بل إنّ العدوّ يطرح إسرائيلَ «دولةً لليهود،» ويتحدّث عن حلٍّ لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود تلك الدولة. أفيكون طرحُ «الدولة الواحدة» في هذه الظروف مناسبًا؟!

أعتقد أنّ علينا قبل كلّ شيء تغييرَ ميزان القوى. وهذا يتطلّب، إلى جانب تعزيز قوتنا الذاتيّة: ١) صعيدًا دوليّاً ملائمًا؛ فكيانُ العدوّ ليس فقط نتيجةً للمجهود الصهيونيّ بل للدور الدوليّ أيضًا في مرحلة انتقال الرأسماليّة إلى الإمبرياليّة، ولذا يجب أن يَضعف الدورُ الدوليّ الداعمُ للعدوّ. ٢) أن نأخذ في الاعتبار البعدَ الديمغرافيّ، وهو لصالحنا كفلسطينيين. ٣) دفْعَ اليهود العرب إلى المشاركة في الصراع؛ فالمشروع الصهيونيّ هو مشروعُ اليهود الغربيين، واليهودُ العرب يشكّلون خمسَ السكّان ربما، ويتبنّى عددٌ منهم أفكارًا تتطابق مع الفلسطينيين.

نايف شاكوش : أتفق مع الخيار الذي طرحه صلاح صلاح. فالتصوّر الصهيونيّ يتمسّك بلاءاته (لا انسحاب من القدس، لا لدولة مستقلة، لا لفكّ المستوطنات،...). وهذا يعني أنّ التصوّر الواقعيّ بعد ٦١ عامًا هو رسمُ إستراتيجيّة لدولةٍ واحدةٍ متساويةٍ بلا تمييز، بما يمهّد الطريقَ أمام بناء دولةٍ ديمقراطيّةٍ عربيّةٍ واحدة.

ثم إنّ «حلّ» الدولتين غيرُ واقعيّ: فلا مؤشّر لقيام دولة فلسطينيّة على الضفّة والقطاع (بل لا مكانَ واضحًا لها)، والمستوطنون بلغ عددُهم مليونًا ومئة وخمسين ألفًا (وهذا في حدّ ذاته يقوّض إمكانيّةَ قيام دولةٍ فلسطينيّةٍ ذاتِ سيادة)، ناهيكم بجدار الفصل العنصريّ، وبسيطرة إسرائيل على منابع المياه،...

نقطة ثانية: الحديث عن الموضوع الفلسطينيّ في معزلٍ عن البعد العربيّ يُبْعده عن إطار العدالة، ولا يجرّ اليهودَ إلى التخلّي عن الطرح الصهيونيّ.

نقطة ثالثة: اليهود ليسوا قوميّة، ومن ثمّ فلا حلّ بما يسمّى «الثنائيّةَ القوميّة.»

إنّ الدولة الواحدة هي الطرحُ الوحيدُ الذي يؤسّس لحلّ عقلانيّ، ويدفع التقدّميين اليهودَ إلى العمل لمصلحة مشروعنا، إذ يستحيل اليوم فرضُ الهزيمة العسكريّة على إسرائيل. وأنا أدعو إلى إعادة طرح الدولة الواحدة، بل إلى تجسيده بالمزيد من الحوارات. وأقترح ندوةً فكريّةً في الذكرى ٦٢ لنكبة فلسطين يكون بعنوان: «نحو إستراتيجيّة سياسيّة فلسطينيّة ـ نحو دولة ديمقراطيّة علمانيّة على كامل فلسطين.» ويُدعى إلى هذه الندوة يهودٌ تقدّميّون إلى جانب فلسطينيين من أراضي ٤٨ والقطاع وغزّة، وتوزَّعُ أوراقُ العمل على الجميع مسبّقًا. ثمة حراكٌ دوليّ وفلسطينيّ معقول اليوم في هذا الاتجاه، يمْكن تأمينُ حشدٍ أكبر له، وهو يغلق الطريقَ أمام طرح «يهوديّة الدولة» كما أمام طرح الصراع الدينيّ (الإسلاميّ ـ اليهوديّ).

عبد الكريم الشرقي: أمامنا سؤالان. ١) هل كان طرحُ الدولتين خطأً من حيث المبدأ، أمْ أنّ الآليّة كانت أحدَ عوامل فشله؟ البعض فهمه نتيجةً لتراكمات، وآخرون اعتبروا أنه نتيجةُ تسوية. إذًا، لا رؤيةَ موحّدةً لطرح الدولتين نفسه. ٢) ما هي آليّة تنفيذ الدولة الواحدة؟ لا أرى آليّة إلا ... المقاومة، كما قال رامي.

ياسين الحاج صالح : أريد التكلّم على ما يبدو لي تناقضاتٍ في فكرة «الدولة الديمقراطيّة العلمانية.» الفكرة مبنيّة أساسًا على فشل حلّ الدولتين (بسبب تقطّع أوصال «الدولة الفلسطينيّة،» وفقدانِها للسيادة، وافتقارها إلى مقوّمات الدولة القابلة للحياة...)، والمتولّد هو ذاتُه عن تعارض مبدإ إسرائيل من الأساس مع المساواة مع الفلسطينيين. غير أنّ هذا الأمر نفسَه يؤسّس لفشل «الدولة الواحدة» أيضًا: فالهيمنة الإسرائيليّة الصارخة، والتمييزُ المديدُ ضدّ الفلسطينيين، مستبطنان على شكل تفوّقٍ وامتيازٍ في وعي الإسرائيليين لذاتهم وفي هياكلهم السياسيّة وفي

نظرتهم إلى العالم. وهذا يعني أنّ دولةً واحدةً تضمّهم مع الفلسطينيين سوف تكون قائمةً على ضربٍ من الفصل العنصريّ الذي لا يختلف في شيء عمّا نراه الآن. فإذا لم تتحْ موازينُ القوى بطريقةٍ ما ذلك، فسيكون مرجَّحًا في تقديري أنّ يؤدّي إلى هجرة أكثريّة اليهود الذين اعتادوا الامتيازاتِ والمراتبَ العليا. ومنطقيّاً يزكّي ذلك حلاً قائمًا على تفكيك الكيان الإسرائيليّ وهياكلِه التمييزيّة ومجتمعِه «الأبيض.»

من جهةٍ أخرى، يبدو أنّ نقطةَ القوّة في مشروع الدولة الواحدة هي الدافعُ الأخلاقيّ. لا عجبَ لذلك أن تكون غالبيّةُ الداعين إليه من المثقفين الحسّاسين لقضايا العدالة، غربيين وعربًا وإسرائيليين. غير أنّ هؤلاء قد لا يتمتّعون بما يكفي من «الحساسيّة السياسيّة»: فالقضايا المعقّدة من شاكلة المسألة الفلسطينيّة العربيّة ـ الإسرائيليّة لا يبدو أنها يمكن أن تعالَجَ على يد أشخاصٍ متمتّعين بحسن النيّة، وأنّ مجرّدَ تغيير شروط التفكير فيها قلّما يتاح من دون كثيرٍ من العنف والوحشيّة؛ وهذا ما لا يقبله المثقفون عادةً، ولا يريدون التفكيرَ فيه.

يبدو لي أخيرًا أنّ موضوعَ «الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة» أسهلُ تحقيقًا في الدول العربيّة ممّا هو في فلسطين. فضلاً عن أنه يؤهّل شروطًا فكريّةً وسياسيّةً وأخلاقية تسهّل التفكيرَ في حلٍّ كهذا في فلسطين.

وفي الخلاصة، يبدو أنّ ما يَحول دون دولتين في فلسطين يَحول دون دولة ديمقراطيّة أيضًا. وهو ما يعيد الاعتبارَ مبدئيّاً إلى أفكار التخلّص من الكيان الإسرائيليّ. وفي هذا السبيل يمْكن لقيام دولٍ ديمقراطيّةٍ علمانيّةٍ في بلداننا أن يكون الخطوةَ الأهمّ. الكرةُ في ملعبنا.

نمر نصار عندما تبنّينا «فلسطين الديمقراطيّة العلمانيّة» في نهاية الستينيّات وبداية السبعينيّات، كان ذلك انعكاسًا لتطوّر فهمنا لطبيعة الصراع. لاحقًا كانت قيادةُ حركة التحرر الوطنيّ الفلسطينيّ تستجيب لمشاريع التسوية بمبرّر ضعفنا، الناتج من أسباب ذاتيّة وموضوعيّة، الأمرُ الذي راكم مزيدًا من الضعف. اليوم، موازينُ القوى ضدّنا، ولذلك استملَكتْ إسرائيل كلّ شيء. صرنا فعلاً دولتين: دولةَ غزّة الإسلاميّة، ودولةً على الضفّة لا نعرف هويّتها. في الشتات لا وجودَ لقوًى فاعلة: الشتات يبحث عمّا يفعله الداخل. يجب تفعيلُ إمكاناتنا، بأدلجة القوميّة مثلاً، أيْ بجعلها إطارًا جامعًا لكلّ الشعب العربيّ. ويجب تطويرُ قدراتنا على مواجهة الكيان الصهيونيّ بأشكالٍ عدّة، وفتحُ جبهات الشتات الفلسطينيّ سياسيّاً، وهو ما يستوجب تطويرَ برامجنا.

محمد عيسى فارس : إسرائيل أَخذتْ كلَّ فلسطين، ولن ننتصر إلاّ بالانتصار على أميركا، ومن بعد ذلك نقيم دولةً ديمقراطيّةً أو ما شئتم! لقد تراجعنا من تحرير فلسطين، إلى تحرير الضفّة وغزّة، فإلى القبول باتفاقيّات أوسلو. يبدو إلى الآن وكأنّ مشروعَ الدولة الواحدة هروبٌ إلى الأمام. إنه حلمٌ يراود بعضَ المثقفين، والسياسيّون مهزومون. المشاكل تطمرنا، وفلسطين منقسمة.

الحاج صالح نحن لا نطرح هذا المشروع للحظة الراهنة...

فارس كلّ شيء ينهار، فكيف نبني حركةَ تحرّرٍ وطنيّ في فلسطين؟...

إدريس طرحُ الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة على كامل فلسطين ليس نتيجةً للهزيمة وحدها أيها الإخوة. نحن نستعيد مشروعًا قديمًا طرحتْه الحركةُ الوطنيّةُ الفلسطينيّة وهي في عزّ أحلامها (وربما أوهامها) الوطنيّة. إنه مشروعٌ يستند إلى بعدٍ أخلاقيّ، أشار إليه ياسين. والبعدُ الأخلاقيّ مصدرُ قوة أساسيّة لنا اليوم، ولاسيّما مع تعاظم حملة شعبيّة مؤسّساتيّة نقابيّة في العالم (الغرب بشكل خاصّ) تطالب بـ «مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرضِ العقوبات عليها.» إنّ طرح الدولة يتساوق، إذًا، مع تلك الحملة، ويعزّزها، ويتعزّز بها.

هذه نقطة. النقطة الثانية أنّ طرح الدولة الواحدة ليس بديلاً من المقاومة بمختلف أشكالها، وضمنها المقاومة المسلّحة بالتأكيد. الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة الواحدة لا تقول بالتعايش مع الصهاينة بل بإلغاء الصهيونية؛ ولكنها لا تقول بدولتين، ولا بدولةٍ دينيّةٍ، بل بإعطاء المواطنيّة لكلّ من يريد العيشَ بمساواةٍ في فلسطين عربيّة واحدةٍ تكون جزءًا فاعلاً من الأمّة العربيّة الحرّة.

فخر الدين : **أودّ العودة إلى ملفّي** الآداب، **لألاحظ أنّ التباينات بين المشاركين فيهما كبيرة، وتعكس منطلقاتٍ ورؤًى مستقبليّة مختلفة. أعتقد أنّ الخيار الديمقراطيّ يجب أن يكون خيارَ الديمقراطيين الفلسطينيين، حربًا أو تسويةً. وكما يَطرح الإسلاميّون «فلسطين المسلمة،» يَطرح بعضُنا برنامجَه للتحرير أو التسوية... ببعدٍ استراتيجي، مستقبليّ. إنّ مطلبَ إيجاد برنامج وطنيّ ديمقراطيّ أمرٌ ضروريّ لبقاء قوًى وطنيّة ديمقراطيّة! والتيّار الوطنيّ الديمقراطيّ طرح هذا المشروعَ منذ زمن طويل؛ ولم يكن المشروعُ المرحليّ، على**

الأقلّ كما ادّعى أصحابُه، إلاّ مرحلةً للوصول إلى الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة. لاحقًا انكشف أنّ المرحليّ هو الإستراتيجيّ عند القيادة المتنفّذة لمنظمة التحرير، الأمرُ الذي أدّى إلى نتائج كارثيّة، منها تفتيتُ حركة التحرر الوطنيّ الفلسطينيّ وفشلُها.

أيها الإخوان، ليس ممكنًا أن نقيم حركةَ تحرر وطنيّ ديمقراطيّ بلا مشروع. إن أيّ حركة تضع برنامجًا لما تريده في المستقبل، وعلى أساسه تبْني الثقافةَ والبرامجَ الجزئيّة (مواجهة الاستيطان، مواجهة تهويد النقب، مواجهة حصار غزّة...). إنّ إهمالَ البرنامج الإستراتيجيّ إفراغٌ لمحتوى حركة التحرّر، وتضييعٌ لعناصر المواجهة مع المحتلّ. فالديمقراطيّة العلمانيّة في مواجهة الصهيونيّة العنصريّة، والفلسطينيّة العروبيّة في مواجهة الأسرلة!

النقطة الثانية التي أريد أن أقولها تتعلّق باليوتوبيا التي تطرّق إليها بعضُ الإخوة. كلُّ برنامج سياسيّ يحمل قدرًا من اليوتوبيا، غير أنّ مهمّةَ الحركة الوطنيّة هي تحويلُها إلى أمر قابلٍ للتطبيق. لذا، فإنّ الجرأة التي ميّزت الآداب، وأجراس العودة، والحياة الجديدة، ومؤتمر حيفا، ومؤتمر لندن، ومؤتمر بوسطن، وورشة مدى الكرمل، والدائرةَ السياسيّة في الجبهة الشعبيّة... مطلوبة من أجل فتح مجالاتٍ التفكير بهدف إيجاد برنامج للتيّار الوطنيّ الديمقراطيّ يضعه أمام شعبه المرشّح تحت ضغط التسوية الجارية لأن يصبح عدّةَ شعوب!

الشهابي : عفوًا من بعض الزملاء، ولكنْ إذا كان الوضعُ لا يسمح بالمقاومة، فما معنى الحديث عن المقاومة المسلّحة؟ ليست هناك مقاومةٌ فعليّةٌ في الضفّة وغزّة. الشعب الفلسطينيّ عاجز الآن عن المقاومة المسلّحة. وأفضلُ ما يمْكن أن يحدث الآن هو توحيدُ الشعب، ومن ثمّ يقوم **هو** بتحديد أشكال مقاومته. شعبُنا في مأزقٍ فعليّ، وإلاّ لما قَبِلَ بهذه السلطة!

صلاح : عندي عنوانان تعقيبًا على ما سمعتُه في هذا اللقاء. ١) أنا لستُ مهزومًا ولا أفكّر بعقليّة المهزوم. ولقد عشنا، أنا وأبو عيسى وغيرُنا، تجربةً طويلة، ولا أعتقد أنّ أية حركة تحرّر في التاريخ لم تمرّ في ظروفٍ صعبةٍ مشابهة، سواء كانت حركة القوميين العرب أو الحزب الشيوعيّ أو غيرهما. الجبهة الشعبيّة نفسُها بدأتْ ببضعة أفراد، ووسطَ ظروفٍ مأسويّة. علينا، إذًا، ألاّ نفكّر بعقليّة المهزوم، بل بعقليّة الأمل في المستقبل.

٢) هناك برنامج مرحليّ، راهَنَ على تسويةٍ من خلال المفاوضات، وأدّى بنا إلى أوسلو. قيمةُ هذا البرنامج أنه كَشَفَ المشروعَ الصهيونيّ وتطبيقاتِه على أرض الواقع، وكَشَفَ تحديدًا أنّ هدفَه هو كلُّ فلسطين، بل أكثر من فلسطين (وإلاّ فلماذا ما يزال في الجولان وكفرشوبا...؟). نحن إذًا مطالَبون بالإجابة عن السؤال الآتي: أمازال مشروعُنا الوطنيّ قائمًا؟

كنّا نقول في هذا البرنامج إنّ صراعنا مع العدوّ صراعُ وجود، صراعٌ مع نقيضٍ لنا بشكلٍ كامل، وإنه صراعٌ يمتدّ على كامل المنطقة العربيّة، وإنّ إسرائيل شريكٌ للإمبرياليّة وللغرب الرأسماليّ. فهل تغيّر تقويمُنا هذا؟ أنا لا أرى ذلك، بل أرى العكس: لقد تعزّزتْ قناعتي بضرورة مقاومة المشروع الصهيونيّ. كنّا في السابق نميّز بين اليهود والصهيونية كمشروع سياسيّ، وعلينا الآن أن نُدْخلَ هذا التمييزَ في مراجعتنا اليوم. فإذا كنّا ما نزال نؤْمن بهذا التمييز، فعلى أيّ أرضيّة سنتعايش واليهودُ؟ الدولة العادلة والقابلة للحياة يجب أن تكون فلسطينيّةً يتعايش فيها اليهودُ وغيرُهم. فلسطين لي من آلاف السنين، وعليّ أن أؤكّد حقي فيها. أنا معنيٌّ برفض المشروع الدخيل وبرفض القبول به وبالدولتين أمرًا واقعًا، وعليّ التفكيرُ من ثم بكيفيّة التعايش مع اليهود. ثم كيف أتخلّى عن حقّي في العودة؟ عودةُ اللاجئين الفلسطينيين جزءٌ أساسيّ من مشروعي.

النقاش الآن هو بهدف مراجعة مشروعنا التحرريّ الوطنيّ، أين أصبنا، وأين أخطأنا. نحن لا نَطْرحه من قبيل المساومة مع الصهاينة. وهنا أعود إلى النقطة الأولى لأقول إننا لسنا مهزومين، بل نحن في أحد الجوانب في موقع قوّة: أ) لأنّ برنامجنا أثبت صحّةَ بعض الأمور الأساسيّة، وب) لأنّ ثمة اليوم عناصرَ جديدةً لصالحنا: فهناك قوى فعليّة تهدّد وجودَ إسرائيل، وهناك مقاومةٌ عربيّةٌ هنا وهناك، وهناك رأيٌ عامّ دوليّ متعاطف معنا (قد يكون مبعثُه أخلاقيّاً)، وهناك مناخٌ داخل إسرائيل نفسها يتحدّث عن خطرٍ وجوديّ على إسرائيل بسبب الفساد الأخلاقيّ والخطر الإيرانيّ... وكلُّها عناصرُ قوّةٍ ينبغي النظرُ إليها، لا إلى عناصر الضعف وحدها.

فارس

أين انتقاداتك للمقاومة يا صلاح؟ أين مراجعتك؟ الحكيم [جورج حبش] مات ولم يستطع القيامَ بالمراجعة التي وعد القيامَ بها [عبر مركز الغد]. وأين مقاومةُ الجبهة الشعبيّة؟

أبو أحمد فؤاد

أودّ أن أوضحَ بعضَ النقاط المتعلّقة بمواقف الجبهة الشعبيّة. أولاً، حدّدت الجبهةُ وغالبيّةُ الفصائل منذ انطلاقتها أنّ هدفَها هو تحريرُ كامل التراب الوطنيّ الفلسطينيّ وبناءُ الدولة الديمقراطيّة. وحين غيّر البعضُ، لم يتغيّر الهدفُ الإستراتيجيّ للجبهة، وهذا مقرَّرٌ في أدبيّاتها وقراراتِ مؤتمراتها الوطنيّة. ما تميّزتْ به الجبهة هو أنّ البرنامجَ المرحليّ عندها مرتبطٌ بالبرنامج الإستراتيجيّ. هدفُنا ليس الهدفَ المرحليّ وحده، وإنْ تحقّق. لكنْ لا حركةَ تحرّر تفكّر في الوصول إلى أهدافها الإستراتيجيّة **ضمن وقتٍ محدّد**. كلّ الحركات تتحدّث عن حربٍ طويلةِ الأمد حتى تحقيق الأهداف الإستراتيجيّة. وليس هناك من شعب حقّق انتصارَه إلاّ بالمقاومة المسلّحة، بما في ذلك شعبُ جنوب أفريقيا؛ بل إنّ مانديلاّ رفض التخلّي عن الكفاح المسلّح ولو بتصريحٍ واحد!

ثانيًا، الجبهة الشعبيّة تقاوم فعلاً، ولكنْ ليس هذا هو المستوى المطلوب منها. التسليم بالواقع دمّر القضيّةَ الوطنيّة، والوضعُ الكارثيّ يتطلّب الرجوعَ إلى الأساسيّات، وإلى المقاومةِ بكلّ أشكالها. لم نعد نقول بالكفاح المسلح وحده، بل بكلّ الأشكال المتاحة، بما فيها الكفاحُ المسلح.

ثالثًا، حين طرحت الجبهةُ الشعبيّةُ الموضوعَ الإستراتيجيّ (تحرير فلسطين) لم تكن متوهّمةً أنّ من يقوم بذلك هو الجبهة وحدها أو الشعبُ الفلسطينيّ وحده بل قالت إنّ ذلك مسؤوليّة عربيّة. جاءت أيّامُ عبد الناصر، وجاءت حربُ ١٩٧٣ فراودتنا الآمالُ. ونحن نؤمن أنّ الوضع العربيّ الرسميّ مؤقت؛ لا يمكن أن يبقى وضعُ النظام الرسميّ العربيّ على ما هو عليه: نظام منهار، وآخر متآمر، وثالث عاجز، والقليل منه صامد.

فخر الدين

أشكر الآداب، **شريكةَ النضال الوطنيّ والقوميّ. وأثمّن عاليًا جرأتَها على فتح الحوار في قضايا شائكة.**

دمشق